



السلوك الإنجابي السليم

شوقي العباسي

● السلوك الإنجابي وتوفر خدمات الصحة الإنجابية واستخدامها والاستفادة منها أهم ما يؤثر في وضع الصحة الإنجابية، حيث تشير المسوحات والدراسات إلى أن السلوك الإنجابي للمرأة اليمنية مازال يتسم بدرجة عالية من الخطورة نظراً لوجود عدة عوامل مؤثرة في ذلك والمتصلة بالزواج والحمل المبكر وتقارب الولادة وكثرة الحمل والموليد وكذا الحمل في العمر المتأخر فوق (٣٥ سنة)،

وما يترتب على ذلك من خطورة كبيرة على الأم والطفل وهو ما يجب أن يدركه الجميع ويعرف خطورته من أجل المساهمة في إيجاد الحلول اللازمة للتقليل من وفيات الأمهات والأطفال وذلك من خلال ممارسة القواعد المبنية من حيث التوقيت والمباعدة وعدد الأولاد وممارسة سلوك إنجابي مسئول من قبل الزوجين بعيداً عن الخطر الذي يسببه السلوك الإنجابي غير السليم وكذا منع الإصابات والمخاطر والأمراض الصحية، كما أن المعرفة بأهمية هذا السلوك لها الكثير من الإيجابيات من أجل الابتعاد عن عوامل الخطر على الصحة، وذلك من خلال تجنب حالات الحمل الخطرة المبكرة والمتقاربة والمتأخرة، والحصول على خدمات صحية واجتماعية في مجال صحة الحمل والولادة المأمونة للمرأة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لأنها فعالة ومناسبة لممارسة السلوك الإنجابي الصحي الذي يؤدي إلى سلامة وصحة الأمهات والأطفال ورفاهية الأسرة، بالإضافة إلى الوقاية من الأمراض المتعلقة بالجهاز التناسلي لخطورتها على صحة وسلامة الرجل والمرأة وتأثيرها في الحياة الزوجية والجنسية السليمة، لذلك لا بد أن يعرف الجميع أهمية ممارسة السلوك الإنجابي السليم وضرورة الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة المتاحة، من أجل خفض وفيات الأمومة والطفولة والتأثير في النمو السكاني من أجل تحسين نوعية حياة الأسرة والمجتمع.



التوقيع على خطة عمل البرنامج القطري الجديد بين اليمن و صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدولي، وعن الصندوق السيد/هانز أوبيديجن ممثل الصندوق في اليمن. بعد ذلك بدأت جلسة العمل الخاصة بالتقييم الختامي للبرنامج القطري للصندوق، والتي ترأسها الأخ/ هشام شرف- وكيل وزارة التخطيط للتعاون الدولي، حيث قدم الأخوان الدكتور/صالح بن الشيخ أبو بكر، والدكتورة/ سلوى محمد الإرياني- مساعد الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عرضاً سريعاً حول الأثر والدروس المستفادة من الدورة البرمجية السابقة للصندوق في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦م، في حين قدم الأخ/محمد نشوان- مدير العمليات بصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضاً موجزاً حول الأمور العملية والنماذج المالية للدورة البرمجية السابقة للصندوق ٢٠٠٢-٢٠٠٦م.

ومن ثم قام كل من الأستاذ/أمين معروف الجند- الأمين العام للمجلس الوطني للسكان، والدكتورة/أروى محمد الربيع- وكيلة وزارة الصحة العامة والسكان، لقطاع السكان، والدكتورة/رشيدة الهمداني- رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارهم مديرو مكونات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم تعليقاتهم وملاحظاتهم المناسبة حول تلك العروض التي طرحت في الاجتماع من قبل المعنيين والمسؤولين في الصندوق. هذا وبعد نقاش مستفيض وطرح الآراء والملاحظات والمقترحات من قبل المشاركين، خرج الاجتماع بالتوصيات والتناجز التالية:

- تشييد هذا الاجتماع بالتعاون الجيد بين الحكومة اليمنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويدعو إلى مزيد من أشكال التعاون الفعالة.
- المصادقة على إغلاق الدورة البرمجية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م مالياً وفقاً بحسب الإجراءات المتبعة لدى الصندوق.
- يتم الاستفادة من الخبرات والدروس السابقة لتحسين الأداء عند تنفيذ الدورة البرمجية الجديدة ٢٠٠٧-٢٠١١م، وخاصة في المجالات التالية:
- تدعيم اللامركزية في التخطيط والتنفيذ على مستوى المحافظات والمديريات.
- تأسيس وتعديل نظام فعال للمراقبة والتقييم.
- البحث عن مصادر مشتركة لدعم وتوسيع أنشطة البرنامج.
- إرساء نظام مؤسسي فعال على المستويين الوطني والمحلي لضمان تنفيذ أنشطة البرنامج بصورة فعالة.

الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي والشباب. وأوضح ممثل الصندوق بأن البرنامج القطري الجديد يركز على العمل في ثلاثة محاور أساسية هي: خدمات الصحة الإنجابية وقضايا السكان والتنمية والنوع الاجتماعي، مشيراً إلى أن الإحصائيات في اليمن تبين بأن عدد الوفيات بين الأمهات يصل إلى نحو (٣٦٥) حالة وفاة في كل مائة ألف حالة من حالات الحمل والولادة، ويعتبر هذا الرقم من المعدلات الأعلى في العالم، كما يبلغ متوسط وفيات الأطفال حديثي الولادة بسبب تعقيدات الحمل نحو ٣٧،٢ حالة وفاة في كل ألف حالة ولادة، وهو ما يشكل نحو ٥٠٪ من إجمالي حالات الوفاة في أوساط الرضع أي بمعدل ٧٥ حالة وفاة في كل ألف حالة ولادة.

وفي ختام كلمته أكد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان على استمرار الصندوق في تقديم كل الدعم والمساعدة المادية والفنية لليمن التي كان قد بدأها منذ عام ١٩٩٢م وذلك بهدف دعم جهود الحكومة اليمنية في سبيل إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة وتطويرها، ومنها تحقيق السياسة الوطنية للسكان، هذا وقد تم على هامش انعقاد هذا الاجتماع التوقيع على خطة عمل البرنامج القطري الجديد للصندوق في اليمن للأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١م من قبل الحكومة اليمنية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث وقعها عن جانب بلاندا الأخ عبدالكريم الأرحبي - وزير التخطيط والتعاون

ما بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وما بين الجهات الأخرى ذات العلاقة سواء من منظمات الأمم المتحدة أو من المؤسسات اليمنية التي تعمل في هذا المجال، وذلك من أجل أن تتمكن من توفير وإيصال الخدمات خاصة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى أكبر عدد ممكن من المناطق اليمنية، وأن تحسن من عملية الاستهداف في التدخل.

وفي ختام كلمته عبر معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي عن شكره وتقديره لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الدعم المادي الذي قدمه لبلاندا والبالغ عشرة ملايين دولار لتنفيذ البرنامج القطري الجديد، معرباً عن أمه في أن يعمل الصندوق على زيادة ومضاعفة هذا الدعم وذلك نظراً لكبر حجم الإشكاليات والتحديات السكانية التي تواجهها بلاندا.

من جانبه، استعرض السيد/هانز أوبيديجن- ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بصنعاء الخطوات والمراحل والجهود التي تمت خلال الفترة الماضية في عملية إعداد خطة عمل البرنامج القطري الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان(٢٠٠٧-٢٠١١م) باليمن، والتي استغرق إعدادها عدة أشهر من العام الماضي، وأنجزت بالتعاون مع شركاء الصندوق الأساسيين من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك بعد أن تم مناقشتها وإقرارها بالاحظاظ والآراء والتوصيات في ورشة عمل وطنية موسعة أقيمت في شهر نوفمبر من العام الماضي ٢٠٠٦م، وشارك فيها أكثر من مائة مشارك ومشاركة يمثلون مختلف الجهات والمنظمات

متابعة/ أمين عبد الله إبراهيم أكد الأخ/ عبدالكريم الأرحبي- وزير التخطيط والتعاون الدولي على أهمية وضروية العمل الجماعي وتضافر وتكاتف كل الجهود الرسمية والشعبية ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة ومعالجة الإشكاليات والتحديات والقضايا السكانية التي تواجهها بلاندا والنتيجة عن الزيادة الكبيرة والمتسارعة في عدد السكان، على اعتبار أن القضية السكانية تستحق وتتطلب من الجميع إيلاها جانباً كبيراً من الاهتمام نظراً لما لها من أبعاد وسلبيات وتأثيرات كبيرة ومتعددة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والخدماتية، الأمر الذي جعلها تصدر أولوية خاصة ضمن توجهات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، إلى جانب الاهتمام الذي تبديه الحكومة بهذه القضية الهامة والتي أفردت لها فصلاً خاصاً في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر.

وأوضح الأخ الوزير في كلمته التي القاها خلال افتتاحه للاجتماع الختامي لمراجعة البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان(٢٠٠٧-٢٠١١م) باليمن والذي نظمه الصندوق الأحد الماضي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أنه على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في بلاندا من ٣،٥٪ إلى ٣٪ إلا أن هذا المعدل ما يزال مرتفعاً مقارنة مع بقية الدول الأخرى. وأضاف: صحيح أننا حشدنا دعماً لآبائنا به للقضية السكانية خلال الفترة الماضية إلا أنه مازال هناك الشيء الكثير لنعمله لمواجهة هذه القضية، وأعتقد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بإمكانه أن يساهم مساهمة كبيرة في مساعدة الحكومة اليمنية للتصدي لهذا التحدي الكبير.

وحول تقييم المراجعة النهائية للبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٧-٢٠١١م والذي سيتم تنفيذه في بلاندا، أشار الأخ الأرحبي إلى أنه يتكسب أهمية خاصة، مناشداً الجميع بأن يبذلوا قصارى جهدهم في مراجعة هذا البرنامج حتى يكون أكثر فعالية للتصدي لهذا التحدي السكاني الذي نعاني منه جميعاً. وقال: هناك تحد كبير في ما يخص البنية التحتية والبنية المؤسسية وبالتالي لا بد من التنسيق الكامل



شبكة الأمان الاجتماعي في نمار توهل (٨) آلاف حالة للانضمام إلى الأسرة المنتجة

حسن العزبي

قد تجد الاهتمام هنا وهناك في ما يخص مساعدة ذوي الدخل الضعيف عند الأسر وبخاصة في الريف غير أن المساعدة والدعم في ظل تنامي السكان، قد لا يلبي طموح وغايات المهتمين بقضايا السكان ولا حتى أولئك المحتاجين للدعم والمساعدة، لكن مازالت شبكة الأمان الاجتماعي تواصل البحث والتواصل مع التجمعات السكانية بغرض الوصول إلى معارف دقيقة عن الحالات التي هي بحاجة إلى المساعدة ومن ثم البحث للوصول إلى الحالات التي هي قادرة على الانخراط في العمل ومن ثم فهي وفق المعايير التي تتبعها شبكة الأمان الاجتماعي تستحق المساعدة في التدريب والتأهيل وتوفير الآليات الفنية، ومن ثم الإقراض عبر أفرع شبكة الأمان الاجتماعي، وهو بالتحديد الصندوق الاجتماعي للتنمية، غير أن صندوق الرعاية الاجتماعية وهو أحد أفرع شبكة الأمان الاجتماعي قد تجده في نمار وهو ما نريد أن نتوصل إلى معلومات حول دوره في محاولة التخفيف من حالات الفقر في نمار ويمكن بهذا الخصوص أن

نطرح بعض الأسئلة على الأخ عبده محمد الفضلي - مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بدمار: ● هل لنا أن نتعرف من قبلكم على المعايير التي في ضونها تصلون إلى التأكد من الحالات المستحقة للمساعدة ومن ثم للدعم في ما يخص القادرين على العمل؟ ● للتمو السكاني تأثير سلبي على جهود وإمكانات شبكة الأمان الاجتماعي.. إذ نجد أننا في فرع صندوق الرعاية الاجتماعية حين بدأنا هنا في نمار في رصد الحالات التي تستحق الرعاية.. كانت لا تتعدى ٥٠ حالة واليوم وبعد مضي سنوات على بداية عمل الصندوق توسع عدد الحالات وتوسعت أنشطة الصندوق. ● كم عدد الحالات في محافظة نمار؟ ● الحالات المعتمدة لكل مديرية حتى نهاية ٢٠٠٦م ٤٨,٤١٠ هذا الرقم هو القديم منها، أما الحالات التي هي قيد البحث فهي تقدر بـ ١٢,٨٨١ وإجمالي الحالات ٦١,٢٩١. ● كم عدد الحالات التي تستحق التدريب والتأهيل من مجموع الحالات التي ذكرت؟

● هل توجد فئات اجتماعية تتم الاستعانة بها؟ ● كنا قديماً نستعين بالوجهات والشخصيات الاجتماعية، الآن مصدرنا هو الفرد حين هو يتقدم بنفسه أو عبر جمعية كما نستعين بالمجلس المحلي، هذه المصادر أولوية بعد ذلك يقوم فريق البحث الميداني بالتأكد بطريقته المتبعة التي حددها الصندوق. ● ماذا عن الحالات التي توصل اليها الباحثون إلى تحديدها لغرض التدريب والتأهيل من قرى ومدن محافظة نمار؟ ● للتوضيح كان فريق البحث قد أوجد لنفسه طريقة بحيث يحدد الحالات التي يتم تدريبها وتأهيلها منها الاستثمار المخصصة لتوضيح طرق وأهداف وإجراءات التدريب. ● ما هي المجالات التي يتم التدريب فيها للوصول إلى نجاح؟ ● هي كما ترون تصل إلى ٤٦ مجالاً. ● كم عدد الحالات التي انخرطت في التدريب والتأهيل؟ ● ٨,٠٠٠ حالة عام ٢٠٠٦م.

مؤشرات سكانية

● ٩,٧٪ هي نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في اليمن عام ١٩٩٠م في حين بلغت نسبة استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة ٦,١٪ في نفس العام. ● أما في عام ١٩٩٧م فقد كانت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٢,٨٪، فيما كانت نسبة استخدام الوسائل الحديثة لنفس العام ٩,٨٪. ● ووفقاً لنتائج مسح صحة الأسرة في اليمن لعام ٢٠٠٢م، فقد ارتفعت نسبة استخدام هذه الوسائل ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغت ٣,١٪، في حين وصلت نسبة استخدام الوسائل الحديثة في نفس العام إلى ١٣,٤٪. ● وحول استخدام وسائل منع الحمل حسب نوع الوسيلة، أشارت نتائج ذلك المسح المذكور آنفاً إلى أن الحبوب هي أكثر الوسائل استخداماً بنسبة ٦,٢٪ تليها إطالة فترة الرضاعة الطبيعية، ومن ثم اللولب بنسبة ٤,٣٪، والعزل بنسبة ٢,١٪، وللجوء لاستخدام فترة الأمان أو ما يسمى بالحبس بنسبة ١,٧٪، والحصى بنسبة ١,٣٪.

